

الجمهورية التونسية

الحمد لله،

وزارة العدل

محكمة التعقيب

عدد القرار: 77884

تاريخه: 2026/01/06

أصدرت محكمة التعقيب القرار التالي:

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المقدم من مساعد وكيل الجمهورية بالمحكمة الابتدائية ب\*\*\* بتاريخ 2024/07/02 والمضمن تحت عدد 777

ضد المتهم: \*\*\* وابن \*\*\*\*\* القاطن \*\*\*\*\* .

طعنا في الحكم الجناحي عدد 468 الصادر بتاريخ 2024/06/26 عن المحكمة الابتدائية بزغوان والقاضي نهائيا حضوريا بقبول الاستئناف شكلا وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي مع تعديل نصه وذلك بالنزول بالعقاب إلى شهرين اثنين (02) من أجل جريمة هضم جانب موظف عمومي بالقول حال مباشرته لوظيفته كاعتبار جرمي السكر الواضح وإحداث الهرج والتشويش متواردتين على معنى أحكام الفصل 55 م إ ج وسجنه من أجل ذلك مدة خمسة عشر يوما (15) وإسعافه بتأجيل تنفيذ العقاب البدني المحكوم به ضده وتحذيره مغبة العود طيلة المدة القانونية.

وبعد الاطلاع على الحكم المطعون فيه والتأمل في الإجراءات.

وبعد الاطلاع على ملحوظات السيد المدعي العام لدى محكمة التعقيب.

وبعد المفاوضة القانونية صرح بما يلي:

## من حيث الشكل:

حيث نص الفصل 261 م إ ج في فقرته الأولى أنه " يرفع الطعن بالتعقيب بعريضة كتابية تقدم مباشرة أو بواسطة محام إلى كتابة المحكمة التي أصدرت الحكم أو القرار المطعون فيه".

وحيث أوجب المشرع بذلك على الطرف الذي يروم الطعن بالتعقيب أن يحرر مطلباً كتابياً في الغرض يقدمه لكتابة المحكمة التي أصدرت القرار المطعون فيه دون أن يورد أي استثناء في خصوص ذلك الإجراء لفائدة النيابة العمومية.

وحيث بالاطلاع على ملف القضية يتبين أن الوكالة العامة قد اكتفت بالتأشير على ظهر الملف وعلى ظهر محضر الجلسة بتسجيل تعقيبيها بتاريخ 2024/10/11 ولم تحرر مطلباً كتابياً لتقديمه لكتابة المحكمة.

وحيث يستروح من أحكام الفصل 261 م إ ج أن المشرع قد أوجب على الطاعن بالتعقيب أن يحضر أمام كاتب المحكمة لرفع طعنه وأن يكون ذلك بمقتضى مطلب كتابي يقع الرجوع إليه للحسم في ثبوت تقديم الطعن من صاحب الشأن وتاريخه وفي صحة ترسيمه دفعا لكل جدل قد يثار حول هذا الأمر بما لا عبرة معه تبعاً لذلك لأي تنصيب لممثل النيابة العمومية سواء بمحضر الجلسة أو على ظهر الملف في إشارة إلى تعقيب الحكم ولا يمكن تبعاً لذلك أن يعتبر ذلك التنصيب طعناً قانونياً صادراً عنه في ظل عدم تلقيه من كاتب المحكمة وعليه فإن ما يقع تضمينه على ظهر الملف من النيابة العمومية من إشارة لتعقيب الحكم غير حري بالاعتماد لكونه لا يقوم مقام المطلب الكتابي الواجب تقديمه لكتابة المحكمة ويبقى إجراء مخالفاً للقانون كيفما أوجبه الفصل 261 م إ ج ولقواعد الإجراءات الأساسية ويترتب عنه البطلان عملاً بالفصل 199 م إ ج وقد كرس الدوائر المجتمعة لمحكمة التعقيب هذا الاتجاه بموجب قرارها عدد 420 الصادر بتاريخ 2019/7/4 .

وحيث ومن جهة أخرى فقد أوجب الفصل 261 جديد م إ ج صلب الفقرة الثالثة إعلام المعقب ضده بمطلب التعقيب المقدم ضده لما اقتضى أنه " ... والكاتب

الذي يتلقى العريضة (أي عريضة الطعن بالتعقيب) يوقعها وينص على تاريخ تقديمها ويقيدها حالاً بدفتر خاص معد للغرض ويسلم وصلاً فيها متضمناً تاريخ تقديمها ويعلم بها فوراً كتابة محكمة التعقيب بأي وسيلة تترك أثراً كتابياً ثم يعلم المعقب ضده ويجيل ملف القضية مرفقاً بعريضة الطعن ونسخة من الحكم أو القرار المطعون فيه على كتابة محكمة التعقيب ."

وحيث أيد الفصل 262 من نفس المجلة الإجراء الأساسي المشار إليه في صورة الطعن بالتعقيب من طرف وكيل الدولة العام وقد رتب المشرع جزاءً عن الإخلال بهذا الإجراء ، سقوط الحق في الطعن، لما له من أثر في هضم حق المتهم في الاستعداد للدفاع عن مصالحه وبالتالي في المس من مصلحته الشرعية.

وحيث تبين من الاطلاع على أوراق القضية أن الملف بقي خلواً مما يفيد إعلام المعقب ضده بوقوع الطعن بالتعقيب من قبل كتابة المحكمة المصدرة للحكم المطعون فيه وبات الطعن مختلاً من هاته الناحية أيضاً وتعين لكل ذلك التصريح برفض مطلب التعقيب شكلاً تطبيقاً لمقتضيات الفصول 261 و 262 و 199 م إ.ج.

### ولهاته الأسباب

قررت المحكمة رفض مطلب التعقيب شكلاً.

صدر هذا القرار بحجرة الشورى بتاريخ **06 جانفي 2026** عن الدائرة الثانية

والثلاثين المترتبة من رئيستها السيدة \*\*\*\* وعضوية المستشارتين السيدتين \*\*\*\* و \*\*\*\* وبحضور المدعي العام السيد \*\*\*\* وبمساعدة كاتبة الجلسة السيدة \*\*\*\* .

وحرر في تاريخه

